التجديد في أصول الفقه وإعادة صياغة البحث فيه

أ.د. عارف عوض عبد الحليم الركابي

أستاذ أصول الفقه بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى

aaabdelfadil@uqu.edu.sa

(Um Al-Qura University)

مقدمة

الحمد لله الذي ختم الأديان والرسالات بدين الإسلام وجعله ديناً لخير أمة أخرجت للناس، وأشهد أن لا إله إلا الله فاطر الأرض والسماوات وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، نبي الهدى والرحمات صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً. أما بعد:

فإن علم أصول الفقه هو من أهم العلوم الشرعية، وتأتي أهميته من أنه العلم الذي يبنى عليه استنباط الأحكام الشرعية من جهة الاستدلال لها، ومن جهة طرق الاستدلال الصحيح لها، فهو الطريق والسبيل للوصول إلى الأحكام الشرعية.

وقد وجد العناية الكبرى من المسلمين في القديم والحديث، ولقي اهتماماً كبيراً من جهة البحث فيه والتأليف وتنوع التصنيف فيه ما بين المطول والموجز، والمنثور والمنظوم، والمتن والشرح والمختصر.

وقد برزت دعوات متعددة ومتفاوتة فيما بينها، لإعادة صياغة البحث في أصول الفقه والتجديد فيه[1]، انطلاقاً من الحاجة الظاهرة والتي يتفق عليها الكثيرون من أن بعض مصادر أصول الفقه وبعض مباحثه بحاجة إلى تنقيح، وهناك حاجة لإخراج ما ليس من أصول الفقه مما وجد بصورة مكررة في بعض المصادر الأصولية، وهناك حاجة إلى إضافة بعض المباحث مع وجود الحاجة لتسهيل بعض المسائل وتبسيطها ليسهل فهمها مع إثراء هذا العلم بالتطبيقات الفقهية للفروع خاصة

[1]() كثرت تعريفات التجديد في أصول الفقه، منها أنه : (إعادة إحياء مباحث علم أصول الفقه من الناحية الشكلية والموضوعية تحقيقاً لمقاصد هذا العلم في تسهيل عمل المجتهد في الاستنباط الشرعي على نحو متكامل يحقق جانبي النظرية والتطبيق ويربط بين منهج المتقدمين والمتأخرين تلبية لواقع الاجتهاد المعاصر). «تجديد أصول الفقه ومعالمه» للدكتور محمد خالد منصور (ص29).

المعاصر منها، فكان من هذه الدعوات ما هو مقبولاً، وكان منها غير المقبول لمعارضته لثوابت شرعية تتعلق بمصادر التشريع المتفق عليها بين المسلمين وعدم تحققه بضوابط التجديد وإعادة الصياغة.

وبقيت هذه الدعوات دراسات نظرية ومقترحات وتوصيات ولم يكن لها من التطبيق ما يذكر في الوقت الذي تمس الحاجة لذلك.

أهمية الموضوع:

وفي هذا البحث فإني -بتوفيق الله تعالى- أستعرض هذه الدعوات بإيجاز وإجمال وأبين أبرز الجهود للدعوة لإعادة صياغة البحث العلمي في أصول الفقه مع عرض لأبرز مقترحات ذلك؛ مع التأكيد على مكانة المصادر الأصولية والتراث العلمي الذي تذخر به المكتبة الأصولية.

كما تركز الدراسة على الإفادة بالقدر الكبير من الإنتاج العلمي المعاصر الذي توفر بفضل الله تعالى ثم بتيسر البحث العلمي الذي كان نتاج الرسائل العلمية في أبحاث الماجستير والدكتوراه والأبحاث العلمية المحكَّمة في أصول الفقه، للإفادة من هذه الأبحاث في إثراء البحث الأصولي العام وإثراء موضوعات أصول الفقه بوجه عام بالانتقاء منها.

وتتضمن الدراسة أهمية تناول بعض الموضوعات المعاصرة المتعلقة بأصول الفقه مما ظهرت الحاجة لتناوله بناء على وجود مقتضيات لذلك، ومن ذلك تناول الشبهات التي تثار عن بعض مصادر التشريع حيث يثار في بعض مواقع النصارى وبعض الفرق المخالفة لأهل السنة والجماعة شبهات للتشكيك في مصادر التشريع، مثل جمع القرآن الكريم والقراءات والنسخ وتدوين الحديث، وكما يثار في قضايا الفهم ودعوى القراءة التاريخية لفهم النصوص الشرعية وعدم ضرورة الالتزام بفهم الصحابة والتابعين للنصوص الشرعية.

وتشير الدراسة لأهمية العناية في بحث أصول الفقه بالتقنيات الحديثة، والعناية بالوسائط المعينة على الفهم كالتشجير وبرامج العرض مع ضرب أمثلة لذلك.

أهداف الدراسة:

1- محاولة جمع أبرز الأسباب التي دعت إلى الدعوة إلى إعادة صياغة البحث في أصول الفقه.

2- عرض إجمالي وتقييم أبرز البحوث والمؤلفات والمشاركات التي دعت إلى إعادة صياغة البحث في أصول الفقه وفق المنهج الصحيح.

3- إبراز الضوابط الصحيحة لإعادة صياغة البحث في أصول الفقه.

4- توضيح أبرز المقترحات العلمية والعملية لإعادة صياغة البحث في أصول الفقه.

وأما منهج البحث في هذه الدراسة فهو ـ بإجمال ـ كما يلي:

اتبعت المنهج الاستقرائي التحليلي لجمع المادة العلمية ثم دراستها، ولتحقيق ذلك اتبعت الإجراءات التالية:

1- قمت بالاطلاع على بعض كتب أصول الفقه التراثية للاطلاع على ما ورد عنهم في تقييمهم ودعوتهم لإعادة صياغة البحث في أصول الفقه.

2- جمعت أبرز الأبحاث العلمية والمؤلفات في موضوع الدراسة وقمت بدراستها لجمع المادة العلمية والإفادة مما تضمنته من دراسة والوقوف على مقترحاتها وتوصياتها.

3- أفدت من البحوث والدراسات المنشورة على شبكة الاتصال ووثقت لها بذكر رابط الموقع.

4- راعيت في جمع مادة البحث الإفادة من المؤلفات التي قامت أو اجتهد مؤلفوها –لحد ما– في تأليفها وفق المنهج الصحيح في التجديد في علم

أصول الفقه وأعرضت عن المؤلفات التي انحرفت في دعوتها لإعادة صياغة البحث في أصول الفقه عن المنهج الصحيح.

5- اجتهدت لأن تكون مادة البحث العلمية تتجه نحو الاكتفاء بالأمثلة وتراعي الاختصار والإيجاز وذلك لطبيعة الفعالية العلمية التي يعرض فيها البحث.

خطة البحث:

وقد تضمن البحث مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة وفهارس وفق الخطة التالية:

*المقدمة وتضمنت أهمية الموضوع وسبب اختياره وأهدافه العامة ومنهج البحث وخطته.

المبحث الأول: الأسباب الموضوعية للدعوة إلى إعادة صياغة البحث في أصول الفقه وشهادة بعض العلماء المتقدمين والمعاصرين بذلك، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الأسباب الموضوعية للدعوة إلى إعادة صياغة البحث في أصول الفقه.

المطلب الثاني: شهادة بعض العلماء المتقدمين والمعاصرين بضرورة إعادة صياغة البحث في أصول الفقه.

المبحث الثاني: دراسة إجمالية لأبرز المؤلفات والبحوث المعاصرة التي دعت إلى تجديد علم أصول الفقه وإعادة صياغة البحث فيه، وتضمنت الدراسة عشرة كتب.

1- محاولات التجديد في أصول الفقه ودعواته (دراسة وتقويماً) د. هزاع بن عبدالله الغامدي.

2- التجديد المجددون في أصول الفقه عبد السلام بن محمد عبد الكريم.

3- تطور علم أصول الفقه وتجدده د.عبد السلام بلاجي.

4- التجديد في أصول الفقه (حقيقته مجالاته مناهجه وهو ضوابطه آثاره) أ.د

عبد الرحمن السديس.

5- تجديد أصول الفقه ومعالمه وهو عند شيخ الإسلام ابن تيمية د. محمد خالد منصور.

6- قضيه تجديد أصول الفقه أ.د علي جمعة.

7- تقييم أ.د يعقوب الباحسين بعض الدعوات لتجديد أصول الفقه وتصوره للتجديد الصحيح.

8- المحاولات التجديدية المعاصرة في أصول الفقه دراسة تحليلية وصفي عاشور أبو زيد.

9- إعادة صياغة علم أصول الفقه د.نعمان جغيم.

10- مناهج البحث المعاصرة في أصول الفقه د.عبدالله الصالح.

المبحث الثالث: ضوابط ومقترحات إعادة صياغة البحث في أصول الفقه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ضوابط إعادة صياغة البحث في أصول الفقه.

المطلب الثاني: مقترحات إعادة صياغة البحث في أصول الفقه.

*الخاتمة والتوصيات: وفيها أبرز ما توصلت إليه في البحث وأبرز توصياته.

* فهرس المصادر.

المبحث الأول

الأسباب الموضوعية للدعوة إلى إعادة صياغة البحث في أصول الفقه وشهادة بعض العلماء المتقدمين والمعاصرين بذلك

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: الأسباب الموضوعية للدعوة إلى إعادة صياغة البحث في

أصول الفقه.

- المطلب الثاني: شهادة بعض العلماء المتقدمين والمعاصرين بضرورة إعادة صياغة البحث في أصول الفقه.

المبحث الأول

الأسباب الموضوعية للدعوة إلى إعادة صياغة البحث في أصول الفقه وشهادة بعض العلماء المتقدمين والمعاصرين بذلك

المطلب الأول

الأسباب الموضوعية للدعوة إلى إعادة صياغة البحث في أصول الفقه

إن الدعوة إلى إعادة صياغة البحث في أصول الفقه والتجديد فيه على المنهج الصحيح المنشود وفق الضوابط الصحيحة التي وضعها العلماء المحققون في هذا العلم تنطلق من أسباب موضوعية محددة، وبالاطلاع على ما سطر في هذا الشأن فإنه يكاد أن يكون ثمة اتفاق على الموضوعات الرئيسة التي من أجلها انطلقت دعوات إعادة الصياغة في بحث أصول الفقه والتجديد فيه، وقبل أن أذكر الأسباب الموضوعية المجملة التي أدت إلى ذلك فإن من المناسب أن أشير إلى العوامل التي أدت إلى الصعوبة والتعقيد في بعض مباحث أصول الفقه وإلى العقم والجمود فيه، فإن القول بسد باب الاجتهاد وإقفاله بعد منتصف القرن الرابع الهجري هو من أقوى عوامل ذلك، وترتب على ذلك عامل آخر وهو اختلاف دراسة الفقه بين المتقدمين من الأئمة المجتهدين والمقلدين الذين اتجهوا للحفظ، ولا يخفى تأثير الفقه على الأصول فالأصول هو الطريق والمقدمة للفقه والتغير في طريقة دراسة الفقه انسحبت على مباحث الأصول، ومن العوامل التزام كثير من الفقهاء بمذاهب أئمتهم، ومن العوامل دخول مباحث الكلام في البحث الأصولي فقد دفع التعمق فيه لدفع البحث الأصولي في غير ما وضع له، فعلم الأصول غايته والمبتغى منه

تكوين ملكة الاجتهاد لدى المجتهد وتمليكه أدوات الاستنباط.[1]

وكان النتيجة لهذه العوامل ظهور مظاهر عديدة للعقم والجمود والصعوبة في علم أصول الفقه، ومن ذلك أن ضعفت الصلة بين كتب المتأخرين وأسلافهم، فاختلفت المادة العلمية في كثير من الكتب الأصولية عما كانت عليه رسالة الشافعي (المتوفى عام 204هـ) وغيرها من الكتب التي ألفت على منوالها في اليسر والسهولة، فظهر الاختصار المخل وكثر الإبهام، وأحياناً الإسهاب إلى حد الإملال والحشو والخروج عن المقصود وهجر الاستدلال على القواعد الأصولية إلا نادراً، كما ظهر استقلال الأصول عن الفقه وتميز طائفة الأصوليين عن طائفة الفقهاء، وغلب الجانب النظري وقلَ الجانب التطبيقي وتخريج الفروع على الأصول، وأصبحت الصعوبة والعسر مظهراً واضحاً في كثير من الكتب الأصولية، وغير ذلك من المظاهر التي ترتبت على تلك العوامل، فاقتضى هذا وذاك أن تعاد الصياغة في بحث قضايا علم أصول الفقه ومسائله ومن أبرز أسباب ذلك ما يلي:

1- وجود مسائل كثيرة في كتب الأصول ليست من علم الأصول، فالعلماء الذين تناولوا هذا العلم قد تنوعت واختلفت مداركهم، فأدخل بعضهم مسائل ليست من علم الأصول وناقشوها باستفاضة كالمسائل اللغوية ومسائل من علم الكلام، وقد شهد الغزالي (المتوفى عام 505هـ) بذلك -كما سيأتي- فيما يخص إدخال مسائل من علم الكلام في أصول الفقه إلا أنه لم يترك هو نفسه الخلط الذي نبه عليه حيث قال: (وبعد أن عرفناك إسرافهم في هذا الخلط، فإنا لا نرى أن نخلي هذا المجموع عن شيء منه، لأن الفطام عن

[1]() التجديد والمجددون في أصول الفقه لأبي الفضل عبد السلام ص25-34.

المألوف شديد والنفوس عن الغريب نافرة..).[1]

2- ومن دواعي التجديد أن المادة الأصولية تفتقر إلى مسائل وبحوث وجزئيات مهمة وضرورية كدراسة مقاصد الشريعة؛ لما لها من أهمية كبرى وأثر في الاستنباط، وتكاد هذه القضية تكون محل اتفاق بين كل الداعين لإعادة صياغة البحث والتجديد في علم أصول الفقه، وسيرد في ضمن قائمة ما يقترح إضافته تفصيل بذكر بعض المسائل والمباحث، ومسائل في فقه المصالح والمفاسد وقواعد في التفاضل والأولويات، إضافة إلى أن مسائل مهمة وهي في غاية الخطورة قد استجدت ولها تعلق واضح بأصول الاستدلال كالشبهات التي تثار في قضايا أصولية مثل جمع القرآن والقراءات وتدوين الحديث والمصالح، وتاريخية الفهم للنصوص الشرعية، فهذه وأمثالها شبهات تعج بها مواقع النصارى ومواقع لبعض الفرق المخالفة لأهل السنة والجماعة مما يشكك به في أصول الأدلة التي يؤخذ منها التشريع، وهي بحاجة إلى كشفها وبيان الحق فيها بما يحفظ لهذه الأصول مكانتها عند المسلمين قبل غيرهم.

3- حاجة الفقه إلى تجديد، والأصول مهاد الفقه ومدخله، وهو طرق ومناهج استنباطه، وعلى سبيل المثال فقد ظهرت المجامع الفقهية والمؤسسات العلمية للإفتاء وهي بحاجة إلى تأصيل يتوافق مع أصول ومقاصد الشريعة والبيان الواضح لمهامها وضوابطها ومكانة قراراتها ونتائجها.

4- حاجة كثير من القواعد الأصولية إلى الأدلة الواضحة الدالة عليها، وافتقارها إلى التطبيقات الفقهية، خاصة ما يتعلق بقضايا النوازل والمسائل الفقهية

[1]() المستصفى من علم الأصول للغزالي (9/1).

المعاصرة، فقد درج كثير من مؤلفي كتب الأصول على النقل لفروع قليلة محددة ممن سبقهم دون الاجتهاد في جمع مادة مناسبة بالتجديد في التطبيقات الفقهية بما يخدم القاعدة الأصولية ويرسخها لدى من يدرسها، قال الشيخ عبدالرزاق عفيفي: (فمنهم من عني بالقواعد وإثباتها بالأدلة عقلاً ونقلاً مع بسط القول ووضوح العبارة في سوق الأدلة ونقاشها وضوحاً لا يعوز القارئ إلى شرح أو بيان، غير أنهم قصروا في جانب الأمثلة والتطبيق، فلا يوجد في كتبهم من ذلك إلا النزر اليسير، ثم هو تقليدي يرثه الآخر عن الأول، فلا تنويع ولا تجديد ولا تطبيق لما جد من القضايا في العهود المختلفة).[1]

5- الصعوبة في صياغة كثير من المسائل والمباحث في الكتب الأصولية[2]، حتى صارت المادة الأصولية بها تعقيد وغموض ينفر بسببه منها كثير من الدارسين، ويحمل بسببها كثير من طلاب الكليات الشرعية هَمّ تحصيل درجة الحد الأدنى للنجاح، مما يوضح الحاجة إلى تبسيط وتسهيل حتى تؤدي المادة العلمية الأصولية غاية العلم في ضبط المسائل وفهمها بما تتحقق به ملكة الاستنباط لدى المجتهد والفقيه، ومما يتعلق بالصياغة

---

[1] () من مقدمة الشيخ عبد الرزاق عفيفي لكتاب الإحكام للآمدي (8/1).

[2] () ومن الأسباب التي أدت إلى التعقيد والغموض في كثير من كتب أصول الفقه: التأثر بطريقة المنطقيين في مبالغتهم في التدقيق اللفظي والحرص على ضغط الكلام وتركيزه ولو كان ذلك على حساب الإفهام والإبانة في معظم الأحيان. ومن ذلك غلبة الصبغة الكلامية العقلية في بحث القضايا الأصولية بتأثير علماء الكلام الذين تناولوا علم الأصول تناولًا عقليًّا، وأسباب ذلك كثيرة يرجع بعضها إلى المؤلفين وبعضها إلى المؤلفات في اختصارها وبعضها إلى المصطلحات الأجنبية عن علوم الشريعة التي أدخلت في العلم، انظر: التجديد والمجددون في أصول الفقه لأبي الفضل عبد السلام ص571-573.

والأسلوب وعرض للقواعد والمسائل والآراء الأصولية الإفادة من التقنيات الحديثة في طريقة العرض والتشجير للقواعد والآراء والمسائل الأصولية مما له الأثر في تبسيط هذا العلم خاصة للدارسين دراسة نظامية كطلاب الكليات الشرعية والمعاهد الدينية.

6- المسائل الخلافية في كتب الأصول بحاجة إلى خدمة في جوانب عديدة ومن ذلك: استخلاص الراجح منها وتحرير مواضع النزاع، والنظر في صحة نسبة الأقوال إلى الأئمة، وتجريدها من الخلاف اللفظي الذي لا يترتب عليه ثمرة فضلاً عن حكاية الخلاف بين المسلمين وبين غيرهم من الفرق اليهودية أو الدهرية الذي حكي في بعض المسائل الأصولية وأقيمت عليه الأدلة، يقول الشاطبي المتوفى (عام 790هـ): (كل مسألة في أصول الفقه ينبني عليها فقه، إلا أنه لا يحصل من الخلاف فيها خلاف في فرع من فروع الفقه فوضع الأدلة على صحة بعض المذاهب أو إبطاله عارية).[1]

ويقول المرداوي (المتوفى عام 885هـ): (وقد ذكر الأصوليون ذلك (أي الخلاف) حتى بالغوا، فذكروا بعض مذاهب اليهود والنصارى والسوفسطائية، والسمنية فرقة من عبدة الأصنام، والبراهمة وهم الذين لا يجوزون على الله بعث الرسل، والملاحدة وغيرهم).[2]

فهذه هي أبرز الأسباب الموضوعية للدعوة إلى إعادة صياغة البحث في علم أصول الفقه، ولذلك فقد دعا بعض العلماء المتقدمين لذلك، ونقدوا بعض جوانب هذا العلم، وسار على طريقهم وبصورة أكثر تفصيلاً في دراسات مستقلة مجموعة

[1]() الموافقات للشاطبي (44/1).

[2]() التحبير شرح التحرير للمرداوي (128/1-129).

من الباحثين المعاصرين وهذا ما سيضمن في المطلب الثاني من هذا المبحث، وفي المبحث الثاني.

المطلب الثاني

شهادة بعض العلماء المتقدمين والمعاصرين

بضرورة إعادة صياغة البحث في أصول الفقه

إن الدعوة إلى إعادة الصياغة في البحث والتجديد في عرض مسائل أصول الفقه ليست دعوة وليدة، وإنما لها أصول تمتد إلى الماضي، وفي عبارات واضحة لعلماء محققين ما يبين ذلك، ومما أنتقيه للاستدلال على ذلك، ما يلي:

قال أبو الحسين البصري (المتوفى عام 436هـ): (فأحببت أن أؤلف كتاباً مرتبة أبوابه غير مكررة، وأعدل فيه عن ذكر ما لا يليق بأصول الفقه من دقيق الكلام. إذ كان ذلك من علم آخر لا يجوز خلطه بهذا العلم).[1]

وانتقد أبو المظفر السمعاني (المتوفى عام 489هـ) خروج بعض المصنفين في الأصول عن غاية العلم فقال: (ورأيت بعضهم قد أوغل وحلل وداخل غير أنه حاد عن محجة الفقهاء في كثير من المسائل، وسلك طريق المتكلمين الذين هم أجانب عن الفقه ومعانيه، بل لا قبيل لهم فيه ولا دبير، ولا نقير ولا قطمير..).[2]

ويقول الغزالي (المتوفى عام 505هـ): (ومعرفة المعرفة أعني العلم ثم العلم المطلوب لا وصول إليه إلا بالنظر فلا بد من معرفة النظر فشرعوا (أي المتكلمين)

---

[1](3) المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري (7/1).

[2]() قواطع الأدلة لابن السمعاني (6/1).

في بيان حد العلم والدليل والنظر ولم يقتصروا على تعريف صور هذه الأمور ولكن انجر بهم إلى إقامة الدليل على إثبات العلم على منكريه من السوفسطائية وإقامة الدليل على النظر على منكري النظر وإلى جملة من أقسام العلوم وأقسام الأدلة وذلك مجاوزة لحد هذا العلم وخلط له بالكلام وإنما أكثر فيه المتكلمون من الأصوليين لغلبة الكلام على طبائعهم فحملهم حب صناعتهم على خلطه بهذه الصنعة كما حمل حب اللغة والنحو بعض الأصوليين على مزج جملة من النحو بالأصول فذكروا فيه من معاني الحروف ومعاني الإعراب جملاً هي من علم النحو خاصة وكما حمل حب الفقه جماعة من فقهاء ما وراء النهر كأبي زيد رحمه الله وأتباعه على مزج مسائل كثيرة من تفاريع الفقه بالأصول فإنهم وإن أوردوها في معرض المثال وكيفية إجراء الأصل في الفروع فقد أكثروا فيه).[1]

وقال الشاطبي (المتوفى عام 790هـ): (كل مسألة مرسومة في أصول الفقه لا ينبني عليها فروع فقهية أو آداب شرعية أو لا تكون عوناً في ذلك فوضعها في أصول الفقه عارية...) إلى قوله: (ولا يلزم على هذا أن يكون كل ما انبنى عليه فرع فقهي من جملة أصول الفقه، وإلا أدى ذلك إلى أن يكون سائر العلوم من أصول الفقه... وعلى هذا يخرج من أصول الفقه كثير من المسائل التي تكلم عليها المتأخرون وأدخلوها فيها كمسألة ابتداء الوضع، ومسألة الإباحة هل هي تكليف أم لا؟ ومسألة أمر المعدوم ومسألة هل كان النبي متعبد بشرع أم لا؟ ومسألة لا تكليف إلا بفعل) .[2]

وقال ابن خلدون (المتوفى عام 808هـ) في ذم التوسع في علوم الآلات والوسائل: (كما فعل المتأخرون في صناعة النحو وصناعة المنطق وأصول الفقه،

[1]() المستصفى من علم الأصول لأبي حامد الغزالي (9/1).

[2](3) الموافقات للشاطبي (42/1-43).

لأنهم أوسعوا دائرة الكلام فيها، وأكثروا من التفاريع والاستدلالات، بما أخرجها عن كونها آلة وصيرها من المقاصد، وربما يقع فيها أنظار لا حاجة بها في العلوم المقصودة، فهي من نوع اللغو، وهي أيضاً مضرة بالمتعلمين على الإطلاق).[1]

والنماذج لذلك كثيرة وهي دعوة مستمرة، أكدها بعض المحققين في علم أصول الفقه والمعتنين به من المتأخرين، قال الشوكاني (المتوفى عام.....) في مقدمة »إرشاد الفحول[2]«: (لأن تحقيق ما هو الحق هو غاية الطلبات ونهاية الرغبات لا سيما في مثل هذا الفن الذي رجع كثير من المجتهدين بالرجوع إليه إلى التقليد من حيث لا يشعرون ووقع غالب المتمسكين بالأدلة بسببه في الرأي البحت وهم لا يعلمون).

وقال الشيخ عبد الرزاق عفيفي (المتوفى عام .....): (ولو سلك المؤلفون في الأصول بعد الشافعي طريقته في الأمرين[3]: تقعيداً واستدلالاً وتطبيقاً وإيضاحاً بكثرة الأمثلة وتركوا الخيال وكثرة الجدل والفروض، واطَّرحوا العصبية في النقاش والحجاج، ولم يزيدوا إلا ما تقتضي طبيعة النماء في العلوم إضافته من مسائل وتفاصيل لما أصل في الأبواب، وإلا ما تدعو إليه الحاجة من التطبيق والتمثيل من واقع الحياة للإيضاح كما فعل ابن حزم لسهل هذا العلم على طالبيه، ولانتهى بمن اشتغل به إلى صفوف المجتهدين من قريب).[4]

وفي الدراسات المعاصرة لقضية التجديد وإعادة الصياغة في بحث أصول الفقه

---

[1]() مقدمة ابن خلدون ص537.

[2]() (1/55).

[3]() ويقصد بالأمرين: تحرير القواعد الأصولية وإقامة الأدلة عليها من الكتاب والسنة، والإكثار من الأمثلة لزيادة الإيضاح والتطبيق لكثير من الأدلة على قضايا أصول الشريعة وفروعها.

[4]() مقدمة الشيخ عبد الرزاق عفيفي لكتاب الإحكام للآمدي (8/1).

نجد العناية بإبراز جهد العلماء المتقدمين في التجديد في هذا العلم، وإعادة صياغة بعض مباحثه والدعوة لتنقيته من بعض ما أدخل فيه من بعض المسائل التي هي ليست منه، وحسب اطلاعي فإن ملامح التجديد عند العلماء المتقدمين قد برزت بصورة واضحة، خاصة وقد صحب ذلك بيان عملي بجهود عدد من الأئمة المتقدمين في هذا المجال في علم أصول الفقه.[1]

كما أن في بعض المؤلفات المتقدمة والمعاصرة خاصة التي قصد بها التسهيل مزيد توضيح حيث قصد مؤلفوها بمؤلفاتهم التسهيل والتبسيط لفهم موضوعات هذا العلم وتخليصها من الغموض الذي وجد في كتب كثير من الأصوليين.[2]

(وقد كانت جهود المُحْدَثِين متممة لجهود سابقيهم، وجاءت في صورة تطبيقية في خلال مصنفاتهم في الأصول، حيث حرصوا على التيسير والتسهيل سواء في الصياغة أو في الترتيب أو في حذف بعض ما لا ينفع العلم ويخدم غايته، كما ظهرت جهودهم على نحو نظري في مقدمات كتبهم، وإن لم يعرف عن أحد منهم أنه أفرد جهده لاستقصاء هذا الباب بصورة نظرية مفصلة ومستوعبة لتكون نبراساً هادياً للباحثين في علم الأصول. وممن له آثار حميدة في هذا المضمار الإمام

[1]() انظر: التجديد والمجددون في أصول الفقه لأبي الفضل عبد السلام فقد ضمّن الباب الثاني من كتابه الجهود النقدية والتجديدية في علم أصول الفقه ص 103 -313، واستعرض نماذج من العلماء المتقدمين هم: (ابن حزم والجويني والغزالي والعز بن عبد السلام وابن تيمية والشاطبي). وفي كتاب محاولات التجديد في أصول الفقه ودعواته للدكتور هزاع الغامدي (69/1-417) نجده قد تناول المحاولات التجديدية لكل من ابن حزم والشاطبي والطوفي. وما في هذين الكتابين وفي غيرهما في هذا الجانب بيان واضح لقدم الدعوة إلى التنقية والتجديد وتسهيل العرض لمباحث أصول الفقه.

[2]() من المتقدمين كمثال كتاب الواضح في أصول الفقه لأبي الوفاء ابن عقيل فقد بين في مقدمة كتابه أنه قصد به الخروج عن طريق أهل الكلام وذوي الإعجام إلى الطريقة الفقهية والأساليب الفرعية (1/) ومن المتأخرين نجد ذلك جلياً في كلام الشوكاني في (إرشاد الفحول) والشيخ الخضري في (أصول الفقه) وأحمد إبراهيم بك في أصوله وعبدالوهاب خلاف في أصوله أيضاً وغيرهم.

الصنعاني والعلامة الشوكاني والعلامة السعدي والشنقيطي وعبد الوهاب خلاف وأبو زهرة).[1]

المبحث الثاني

دراسة إجمالية لأبرز المؤلفات والبحوث المعاصرة التي دعت إلى

تجديد علم أصول الفقه وإعادة صياغة البحث فيه،

وتضمنت الدراسة عشرة كتب:

1- محاولات التجديد في أصول الفقه ودعواته (دراسة وتقويماً) د. هزاع بن عبدالله الغامدي.

2- التجديد المجددون في أصول الفقه عبد السلام بن محمد عبد الكريم.

3- تطور علم أصول الفقه وتجدده د.عبد السلام بلاجي.

4- التجديد في أصول الفقه (حقيقته مجالاته مناهجه وهو ضوابطه آثاره) أ.د عبد الرحمن السديس.

5- تجديد أصول الفقه ومعالمه وهو عند شيخ الإسلام ابن تيمية د. محمد خالد منصور.

6- قضيه تجديد أصول الفقه أ.د علي جمعة.

7- تقييم أ.د يعقوب الباحسين بعض الدعوات لتجديد أصول الفقه وتصوره

[1]() التجديد والمجددون في أصول الفقه، لأبي الفضل عبد السلام ص14.

للتجديد الصحيح.

8- المحاولات التجديدية المعاصرة في أصول الفقه دراسة تحليلية وصفي عاشور أبو زيد.

9- إعادة صياغة علم أصول الفقه د.نعمان جغيم.

10- مناهج البحث المعاصرة في أصول الفقه د.عبدالله الصالح.

المبحث الثاني

دراسة إجمالية لأبرز المؤلفات والبحوث المعاصرة التي دعت إلى تجديد علم أصول الفقه وإعادة صياغة البحث فيه

لقد كثرت المؤلفات والبحوث في قضية تجديد أصول الفقه وتنوعت ما بين رسالة علمية أو بحث محكم في دورية أو ورقة عمل، أو مقالات ومشاركات نشرت في ساحات الشبكة العالمية للاتصال (الإنترنت) ومن كثرتها أن دراسات أخرى قامت في استعراض هذه المؤلفات والبحوث وتحليلها وتقييمها، وقد اجتهدت في جمع أهم وأبرز هذه المؤلفات والبحوث مع ندرة كثير منها وعدم توفر نسخ مطبوعة منها في المكتبات أو المكتبات العامة.

ولم أقصد جمع (كل) ما كتب في هذا الشأن وإنما قصدت ما اتضح لي أنه الأهم من بين المؤلفات والأبحاث، وقد قرأتها قراءة متأنية وكررت قراءة بعضها، وخلصت إلى نتائج من قراءتي واطلاعي عليها أذكرها في ثنايا المبحث الرابع وفي توصيات ومقترحات دراستي هذه.

ولم أرغب في استعراضها جميعاً فإن ذلك غير ممكن نظرًا لمحدودية عدد الأوراق المطلوبة لهذا البحث من الجهة المنظمة للمؤتمر، ولأن كثيراً من المذكور من هذه المؤلفات والبحوث مكرر، فاجتهدت لاستعراض مجموعة منها لأخرج بنظرة متكاملة تتناسق مع موضوع البحث وتخدم أهدافه من الوصول إلى مقترحات عملية لإعادة الصياغة في البحث في علم أصول الفقه.

وقد أعرضت عن المحاولات التي لم تكن موفقة في أهدافها وغاياتها ومنطلقاتها وما دعت إليه من التجديد في هذا العلم العظيم كالدعوات التي كان انطلاقها من تقديس العقل وتقديمه على النقل، ونبذ تراث الأئمة من سلف هذه الأمة ومن الداعين إلى الاستقلال بأفهامهم لنصوص الشريعة، أو الداعين إلى الفصل بين القرآن

والسنة في الاحتجاج والتشريع.

ومما ينبغي أن يذكر هنا أن هذه الدعوات قد كُشِفَ زيفها وبُيِّن باطلها رغم تدثر بعض رموزها وأصحابها الداعين إليها بثياب أهل العلم والإصلاح والاهتمام بقضايا الأمة، فقد اعتنت كثير من الدراسات المعاصرة بنقد هذه الدعوات بما لم يبق معه غموض أو التباس، ولله الحمد من قبل ومن بعد.

وفي ثنايا استعراضي التالي لجهود بعض الباحثين المعاصرين يتضح ما ذكرت.

وإلى استعراض أبرز المؤلفات والبحوث في قضية تجديد علم أصول الفقه وإعادة صياغة البحث فيه:

(1) محاولات التجديد في أصول الفقه ودعواته دراسة وتقويماً:

كتاب في مجلدين (1068صفحة) وهو رسالة دكتوراه أعدها الدكتور: هزاع ابن عبد الله الغامدي، وتقدم بها للحصول على درجة الدكتوراه من قسم أصول الفقه بكلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض وتمت مناقشتها في 1421/11/12هـ، وطبعت طبعتها الأولى عام 1429هـ- 2008م ضمن مطبوعات عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود برقم (89).

والرسالة تضمنت مقدمة وتمهيداً وأربعة أبواب، فالتمهيد بين فيه لمحة تاريخية عن أصول الفقه والتأليف فيه والخصائص العلمية لرسالة الشافعي، ومعنى التجديد في الإسلام وفي أصول الفقه والباب الأول في محاولات التجديد في الدراسات الأصولية القديمة وجعله في ثلاثة فصول، عند ابن حزم، وعند الطوفي وعند الشاطبي، والباب الثاني والثالث والرابع في دعوى التجديد في أصول الفقه عند أصحاب المدرسة العقلية الحديثة ثم المدرسة الواقعية ثم لدى العصرانيين.

ولم يتعرض البحث للدراسات الأصولية المعاصرة التي اجتهد مؤلفوها في بيان ملامح وضوابط التجديد في أصول الفقه، وإعادة النظر في إعادة صياغة البحث في

أصول الفقه وفق المنهج الصحيح المنشود، وقد بيّن ذلك في قوله: (ولم يتعرض البحث للدراسات الأصولية المعاصرة التي قام بها مختصون في هذا الفن وإن بدا فيها نوع تجديد كإخراج المسائل التي لا علاقة لها بالأصول في التأليف الجديد، أو محاولة تقنين أصول الفقه بعرض قواعده في مواد مشابهة لطريقة القانون في عرض مواده. أو الدراسات التي تدعو إلى إعادة النظر في المباحث الأصولية وصياغتها صياغة تعطي لهذا العلم مكانته الحقيقية، وتجعل منه منهجاً عملياً تستنبط به الأحكام، لا مجرد دراسات نظرية تقرأ للعلم بها ومعرفة أهميتها في تاريخ الفقه. ذلك أن الدراسات دراسات فردية لا تشكل اتجاهاً فكرياً معيناً، وإن كثيرًا منها يمثل مطلباً داخل المنهج الأصولي نفسه، مع كون بعضها لا يزال في دائرة التجربة والمحاولة المحتاجتيْن لدراسات تثري الاتجاه، وتعمق التجربة، وتتطلب النقد) .[1]

وقد قال في مقدمة كتابه: (تأكد لي باستقراء المناهج التجديدية لمدعي التجديد الذين خضعوا للدراسة في هذا البحث أن الاتجاهات يحصرها تقسيم ثلاثي سأتعرض له بإيجاز، إذ سيوضح كل هذا في الأبواب اللاحقة توضيحاً مستنداً للنقولات المدونة، والاتجاهات هي:

1/الاتجاه العقلاني 2/ الاتجاه الواقعي 3/الاتجاه العصراني) ثم قال: (فأما الاتجاه العقلاني فيضم من جعل العقل أساساً للنقل، فما اتفق مع أحكام العقل كان مقبولاً، وما لم يتفق معه يلزمه التأويل..).

وعن الاتجاه الواقعي قال: (وأما الاتجاه الواقعي فينضوي تحته الأشخاص الذين لم يروا في المنهج العقلاني قدرة على تطبيق ما توصل إليه من أفكار مجردة؛ إذ أن

()[1]محاولات التجديد في أصول الفقه ودعواته دراسة وتقويماً د. هزاع بن عبد الله الغامدي (1/65-66).

معرفة الحقيقة غير كاف لأن تصبح واقعاً معيشاً، وأن السبيل الصحيح لتطبيق الحقائق والأحكام الشرعية –عندهم– هو تقديمها في كيفية يمكن أن تطبق بها فعلاً في الواقع المعيش..) إلى أن قال: (فاختطوا منهجاً أعلى من شأن الواقع، وراعى متطلباته وضغوطه، واهتم بالمتغيرات الاجتماعية..وهم قد يلجأون لأحكام العقل في تقرير الأحكام أو تفسير النصوص لكن ذلك يتم في إطار متطلبات الواقع وظروفه. ورجال هذا الاتجاه من المنتمين للفكرة الإسلامية، المدافعين عنها والمتبنين لها كأساس للنهضة الحضارية للأمة الإسلامية).

وأما الاتجاه العصراني فعرَّف به بقوله: (وأما الاتجاه العصراني فهو الاتجاه الذي لم تحدد معالمه لدى كثيرين، ووقع فيه خلط كبير بين اتجاهات متباينة..) إلى أن قال: (والذي توصلت إليه هو أن أدرس العصرانيين الذين ينتمون للاتجاه التغريبي الذي يؤمن أصحابه ظاهراً بالإسلام في حين تمتلئ جوانحهم بحب الغرب وقيمه ومناهجه....) إلى أن قال: (....ويجمع بين المنتسبين إليه الاستسلام لمنطق العصر وعقلانيته وحداثته، والنظر إلى النصوص المقدسة نظرة إلى نص بشري »غير متعالي« والاكتفاء بمقاصد الشريعة وروحها في محاولات التجديد والاجتهاد).

ثم قال عن الاتجاهات الثلاثة: (وهذه الاتجاهات المتقدمة لم تفتأ تنقب في الدراسات الأصولية المتقدمة للوقوف على رأي مؤيد تستند إليه وفكرة تستضيئ بها، لتضفي على مناهجها التجديدية طابع التأصيل، وتمنحها مشروعية التجديد. وحيث كان ابن حزم والطوفي والشاطبي من أهم المصادر التاريخية للاتجاهات التجديدية، فقد تم تناول الجوانب ذات التأثير في دراساتهم بالعرض والتحليل، وبيان المراد منها لدى أصحابها وكيف تم توظيفها في الدراسات المعاصرة) .[1]

[1]() محاولات التجديد في أصول الفقه ودعواته دراسة وتقويماً د. هزاع بن عبد الله الغامدي (1/14-17).

(2) التجديد والمجددون في أصول الفقه:

رسالة علمية أيضاً في مجلد، أعدها أبو الفضل عبدالسلام بن محمد عبدالكريم، وتقدم بها لكلية دار العلوم بجامعة القاهرة،وطبعت الطبعة الأولى بالمكتبة الإسلامية بالقاهرة عام 1424هـ-2003م.

والبحث تضمن مقدمة وثلاثة أبواب، تطرق في مقدمته لأهمية الموضوع وجهود السابقين في المجال مع تقويمه لها، والباب الأول في جمود علم الأصول عند المتأخرين ومدى الحاجة إلى تجديده، تناول فيه أسباب الجمود ومظاهره ونتائجه، ومدى الحاجة إلى التجديد الحقيقي والأسباب الموضوعية الداعية إلى التجديد وفرّق بين التجديد والإفساد، والباب الثاني تناول فيه الجهود النقدية والتجديدية في علم أصول الفقه قديماً وحديثاً، تضمن جهود كل من ابن حزم والجويني والغزالي والعز ابن عبد السلام وابن تيمية والشاطبي التجديدية، وأما الباب الثالث فجعله في المنهج المقترح للنهوض بالدراسة الأصولية على هدي جهود العلماء السابقين الذين تناول جهودهم في الباب الثاني، وتضمن الباب دعائم المنهج المقترح للنهوض بعلم أصول الفقه، ووظيفة علم الأصول وغايته في المنهج المقترح، ومصادر علم الأصول في المنهج المقترح، والمادة الأصولية في المنهج المقترح، حيث سرد قائمة بما يقترح إسقاطه من علم الأصول، وما يقترح إضافته إلى علم الأصول من مباحث ومسائل كبرى وفروع علمية ومسائل جزئية ومسائل وقضايا معاصرة، كما تضمن هذا الباب أيضًا مناهج التأليف عند الأصوليين والمنهج المقترح للتأليف الأصولي، ومنهج الاستدلال على القواعد والأصول، وطريقة الصياغة وأسلوب التناول في التأليف عند الأصوليين وختم بحثه ببيان مقترح لمنهج الصياغة الأصولية.

والبحث حسب اطلاعي يعد من أفضل ما كتب في هذا الموضوع، حيث استوعب الجوانب المهمة والرئيسة في الموضوع، وبين الحاجة إلى التجديد وإعادة

الصياغة، كما تضمن نماذج للمتقدمين، وجهودهم التجديدية، وقدّم مقترحات في عدة جوانب للتجديد في أصول الفقه وإعادة الصياغة في بحثه، ويبقى أنه جهد بشري فالخطأ والنقص وارد عليه، وأنقل فيما يلي جزئيات من خاتمة البحث ومقترحاته وتوصياته أسردها دون أن أضعها في نقاط كما وضعها الباحث، فمما ذكر فيها:

بيّن أن المنهج الذي اقترحته الدراسة ليس منهجاً مبتكراً أو مبتدعاً وإنما هو منهج أصيل مستمد من طريقة السلف الأولين والأئمة المتبوعين.. وأن التجديد المقصود في هذا البحث هو العودة بعلم الأصول إلى مساره الصحيح وتصفية العلم من المواد الدخيلة، وتقديمه في صورته النقية، ودفعه إلى الأمام في الطريق الذي اختطه الشافعي في رسالته.. تم استخلاص المنهج التجديدي المقترح وفق أسس منهجية منها:

تتبع مظاهر الضعف في كتب الأصوليين.. وملاحظة نواحي القوة والإبداع المنهجي عند الأصوليين.. استخراج الأسس الصحيحة الكلية التي قام عليها علم الأصول ليُحْتَكَمُ إليها في عملية النقد والتصحيح.. استخلاص الآثار التجديدية من تراث الأئمة المجددين.. واعتبار أن منهج الأولين في البحث والتناول هو النموذج الأمثل والطريقة الأكمل في دراسة العلوم الدينية عامة ومنها الأصول، وهذا من أهم المنطلقات المنهجية التي انطلق منها البحث.. المقياس في تحديد ما يقبل وما يرد في المنهج والمضمون الأصولي هو مدى تحقيق الغاية التي وضع لها العلم وهي تكوين الملكة الاجتهادية.. ومن نتائج البحث أنه جلّى أسباب الضعف الذي دخل علم الأصول، وبيَّن مظاهره ونتائجه، كما أنه بيّن أن تجديد علم أصول الفقه ضرورة لازمة.. ومن نتائج البحث أنه بين أن ظاهرة التعقيد والصعوبة التي بدا عليها علم

الأصول عند المتأخرين هي جزء من مظاهر الضعف في علم الأصول، فكان تحرير علم أصول الفقه من ذلك التعقيد مرتبطاً بالتجديد المنهجي الشامل .[1]

ومما قاله في خاتمته مما يبين بصورة أوضح قيمة وأهمية البحث: (حرص الباحث أن تكون زوايا التجديد المنهجي التي تعرض لها محيطة بجوانب علم الأصول، بحيث تسد كل الثغرات التي يطمح إليها البحث وتجيب على جميع التساؤلات التي تطرحها الدراسة.. لذلك فقد سعى الباحث إلى وصل أرجاء الدراسة بعضها ببعض ليكون العمل متآزراً فيما بين جوانبه المختلفة، ومن هنا ظهرت تلك الجوانب في صورة الدائرة التي إذا تحركت أي نقطة من محيطها شمل التحرك جميعها بقوة واحدة وفي اتجاه واحد.. وقد ظهر هذا التواصل والتآزر بين جوانب هذا البحث بصورة جلية في المنهج المقترح الذي احتواه الباب الثالث فإن الغاية والمادة والمصادر ومنهج التأليف ومنهج الاستدلال ومنهج الصياغة كل هذا مرتبط يؤدي بعضه إلى بعض).[2]

(3) تطور علم أصول الفقه وتجدده:

رسالة دكتوراه أعدها: د.عبد السلام بلاجي، بشعبة الدراسات الإسلامية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس بالرباط عام 2002م، وطبعت الطبعة الأولى عام 1428هـ – 2007م.

والبحث يتكون من مدخل وثلاثة أبواب، الباب الأول في مراحل تطور أصول الفقه، والباب الثاني في امتزاج المنهجين الكلامي والأصولي، بيّن فيه كيفية إقحام المسائل الكلامية في أصول الفقه، مع تقييم للمسائل لما يمكن أن يكون له صلة

[1]() التجديد والمجددون في أصول الفقه د.أبو الفضل عبد السلام محمد عبد الكريم ص581-584.

[2]() المصدر السابق ص584-585.

وما كان مقحماً لا صلة له بالفقه أو الأصول –حسب وجهة نظره–، مع تقييم دعوات تجريد أصول الفقه من المباحث الكلامية، والباب الثالث تناول فيه تجديد أصول الفقه، وإعادة صياغة البحث فيه، وتضمن الدعوات التجديدية لإعادة الصياغة في أصول الفقه وابتدأ بدعوة الدكتور حسن الترابي، ثم تناول المنهج المقترح من الدكتور محمد الدسوقي، ثم الإشارة لمحاولات من سماهم (بعض المثقفين...). ثم استعرض –بوجهة نظره– مشاريع تطبيقية لتجديد أصول الفقه ضمَّنه مقترحات تتعلق بالتصنيف الجامعي والتدريس التطبيقي وضرورة تناول المقاصد وأنها شرط أساسي للاستنباط والاجتهاد، وبين بتوضيح عملي كيفية إدماج المقاصد في أصول الفقه، وأهمية تناول القواعد الفقهية الكلية في الاجتهاد والإفتاء وأتبع ذلك بمقترحات عملية لإدخال القواعد الفقهية في أصول الفقه.

والبحث قضيته الأساسية كما اتضح من استعراض موضوعاته في العلاقة بين علم أصول الفقه وعلم الكلام، ولا يخفى أن إعادة الصياغة في أصول الفقه من أهم ما يذكر في مقترحاتها تنقية علم الأصول مما أدخل فيه من مسائل وقضايا علم الكلام، ومن هنا تبرز أهمية الرسالة في موضوع إعادة صياغة البحث في أصول الفقه، ومن الكتب المهمة في هذا الشأن كتاب »المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين« للدكتور محمد العروسي، وكتاب »مسائل أصول الدين المبحوثة في أصول الفقه« للدكتور خالد عبداللطيف نور، ومما ذكره د. بلاجي مما يوضح هذا الجانب قوله التالي:

(... فحفزني ذلك على التفكير في دراسة القضايا المنطقية والكلامية المندسة بين ثنايا أصول الفقه، قصد التمييز بين ما هو ضروري لهذا العلم، وما ليس بضروري له للإبقاء على الصنف الأول وتجريده من النوع الثاني تلافياً للتعقيد والتداخل

العقيم، مع رصد التأثيرات السلبية والإيجابية التي خلفتها هذه القضايا الكلامية والمنطقية على أصول الفقه).[1]

(4) التجديد في أصول الفقه: حقيقته –مجالاته–مناهجه–ضوابطه وآثاره:

بحث محكم ومنشور على الشبكة من تأليف الأستاذ الدكتور: عبدالرحمن بن عبد العزيز السديس أستاذ أصول الفقه بكلية الشريعة بجامعة أم القرى وإمام وخطيب المسجد الحرام، والبحث تضمن مقدمة وتمهيداً وأربعة فصول وفي مقدمته وتمهيده تحدث عن علم أصول الفقه وأهميته، وتعريف التجديد والفرق بينه وبين البدعة، وبيّن فيه في الفصل الأول حقيقة التجديد الشرعي وغير الشرعي ومعالم كل منهما، والفصل الثاني في مجالات التجديد ضمنه مباحث أصول الفقه: الأحكام الشرعية والأدلة المتفق عليها والمختلف فيها، والدلالات وفهم النصوص ودلالة العقل والاجتهاد وشروط المجتهد والمجدد، والتعارض والترجيح، والفصل الثالث تناول فيه مناهج التجديد في أصول الفقه، وتطرق فيه للمنهج المشروع (المنشود) وعدّد أهم ملامحه في المضمون والصياغة في سبعة محاور، ثم تناول المنهج الممنوع (المرفوض) وعدّد أبرز ملامحه واستشهد بأقوال أبرز الداعين إليه، وأما الفصل الأخير فقد جعله في ضوابط التجديد وآثاره، حيث ذكر ستة ضوابط للتجديد الشرعي، وذكر عشرة آثار ايجابية للتجديد الشرعي، وثلاثة عشرة سلبية للتجديد على غير المفاهيم الشرعية، وختم بحثه بتوصيات مهمة.

ومن مميزات البحث أنه قدّم تصوراً عملياً لمجالات التجديد في أصول الفقه بوضعها على المباحث الأصولية، وإن كانت مجملة وعامة إلا أنها إضاءة يتبين من خلالها ما يقدم عليه وما لا يقدم عليه في إعادة الصياغة في هذه المباحث،

[1]() تطور علم أصول الفقه وتجدده د.عبد السلام بلاجي ص7.

فالخطوات العملية في هذه الدراسات قليلة، فكان هذا الجانب من أهم مميزات البحث.

(5) تجديد أصول الفقه ومعالمه عند شيخ الإسلام ابن تيمية:

بحث محكم من تأليف الدكتور: محمد خالد منصور، أستاذ مشارك بقسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية، الطبعة الأولى الدار الأثرية الأردن عام 1429هـ- 2008م.

والبحث في مقدمة وثلاثة مباحث وقد تضمن المبحث الأول مفهوم التجديد، ومفهوم أصول الفقه والتعريف بشيخ الإسلام ابن تيمية، والمبحث الثاني في مفهوم التجديد في أصول الفقه، واستعرض فيه الباحث بعض نتائج ومقترحات أهم المؤلفات والأبحاث في التجديد في أصول الفقه وإعادة صياغته، كما تضمن المبحث الثاني -أيضاً- التعريف بابن تيمية، وأما المبحث الثالث في ملامح التجديد في أصول الفقه عند ابن تيمية، وقسمه إلى قسمين: ملامح عامة وملامح خاصة، فالعامة هي جوانب التجديد في بعض المفاهيم العامة (اعتبار الكتاب والسنة أساس التنظير الأصولي ومداره، البرهنة والاستدلال للقواعد والأصول، اعتبار أصول الفقه جامعة لأصول الاعتقاد والعمل، قصد ابن تيمية إلى الإفهام وسهولة عرضه للموضوعات الأصولية وغير ذلك..) وأما الملامح الخاصة فمنها: (تخليص أصول الفقه من المباحث الكلامية التي ليست هي جزءاً ولا صلة لها بعلم أصول الفقه، إضافة علم المقاصد تأصيلاً وتطبيقاً، تحقيق القول في مسائل علم أصول الفقه التي وقع فيها النزاع بين الأصوليين) ثم ختم بالمنحى التطبيقي لموضوعات علم أصول الفقه، وربط المسائل الفقهية بقواعدها الأصولية لتوضيح ما قدمه ابن تيمية لخدمة القواعد الأصولية، وسرد مجموعة من الفروع الفقهية لتوضيح ذلك.

وبرأيي أن البحث مما أفاد فيه: استعراضه لبعض المحاولات في الدعوة لإعادة

الصياغة والتجديد وإن لم يذكر منها إلا القليل، ومما أفاد فيه –أيضًا–: بيان عملي وتوضيحي لخدمة القواعد الأصولية بتطبيقاتها العملية عند ابن تيمية وهو جانب مهم في الدعوة إلى إعادة الصياغة في أصول الفقه.

(6) قضية تجديد أصول الفقه:

بحث للدكتور علي جمعة، مفتي مصر السابق نشر في حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية العدد رقم (20) عام 1412هـ. بدأ المؤلف بحثه بعد تعريف أصول الفقه باستعراض معالم الحاجة التجديدية المعاصرة، وبدأها بتجديد أسلوب العرض واستشهد بما ألفه كل من الشيخ محمد الخضري وعبدالوهاب خلّاف وأبو زهرة وغيرهم في أصول الفقه، ثم تناول التجديد في مسائل الأصول وذكر نماذج من التجديد غير الصحيح (المذموم) ومثّل له بالطعن في حجية السنة ودعوى عدم وجود النسخ في الشريعة.. ثم التجديد في هيكل العلم ومثّل لذلك بالدكتور حسن الترابي والدكتور محمد سليم العوّا والدكتور طه العلواني والدكتور جمال عطية، وفصّل في دعواتهم وقارن بينها، ولخّص هذه الدعوات حسب وجهة نظره، وقد وضع تصوراً لتجديد أصول الفقه بعد بيانه أن أصول الفقه يشمل تعريفات وقواعد ومسائل، وأن التعريفات والمفاهيم لا تخضع للتجديد ويجب المحافظة عليها للدقة المتناهية التي صيغت بها ولضبطها لهيكل العلم ولشمولها لكل المباحث التي يعالجها كل تعريف.

وأما القواعد فعرض تصوره للتجديد فيها بخدمتها خدمة استقرائية تسجل نتائجها لدعم النتائج السابقة والمعروفة في العلم عن هذه القواعد، بالإضافة إلى الإفادة من الدراسات اللغوية الحديثة، وأما المسائل فمما ذكره بشأنها أن يصفى علم الأصول من المسائل التي ليست منه، وتصفى كل مسألة من الأقوال التي ليست لها حجة ولا برهان قوي، وكذا من الخلافات اللفظية التي ليس لها أثر

وأشار للجهد الذي بذل في ذلك وأنه يحتاج إلى جمع واستقراء.

وفي ختام بحثه لخص أسس اقتراحه في تجديد أصول الفقه ومما ذكره: جانب الشكل والصياغة بيّن إدخال علوم المقاصد والقواعد والفروق والتخريج، في علم أصول الفقه لإثرائه بالجانب التطبيقي، وحذف الدخيل منه لانتمائه إلى علوم أخرى كعلم الكلام والمنطق والحذف والتحرير للمذاهب وحل النزاع وبيان الراجح ودليله، وعمل فهارس فنية لتيسير التعامل مع مادة الأصول.

وقد تضمن البحث في بعض جوانب نقده للكتب التراثية وفي مقترحاته للتجديد موضوعات وجدت النقد من بعض المتخصصين، وليس المقصود في هذا البحث نقدها وإنما المقصود الاستشهاد بما دعا إليه من مسائل وصيغ ومقترحات هي محل اتفاق لدى العلماء المحققين في قضية التجديد وإعادة الصياغة في أصول الفقه.

(7) تقييم الدكتور يعقوب الباحسين بعض الدعوات لتجديد أصول الفقه، وتصوره للتجديد الصحيح:

نشر ذلك عبر الشبكة العالمية للاتصال (الانترنت) وهي ورقة عمل قدمها الأستاذ الدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين لندوة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض في 1423/1/8هـ الموافق 2002/3/22م.

قدّم في أولها مقدمة بين فيها ظهور دعوات التجديد عموماً في الشريعة والتجديد في أصول الفقه وتباين هذه الدعوات في أهدافها ومما قال في ذلك: (غير أن التجديد استعمل في هذا العصر بمعان متعددة بعضها يعود على ما ذكرناه وبعضها لا يتلاءم مع المعنى المذكور، وقد اختلط الكلام في مسألة التجديد، ودخل في أسماء المجددين من ليسوا منهم، وفي أسماء الموضوعات ما هو من موضوعات أخر، فبعض من يسمونهم مجددين لا يؤمنون بأساسيات الشرع وبعض

المجالات التي قيل في التجديد فيها لا تنطبق عليها الدعوى، وقد نجد من يحاول التوفيق بين الشريعة وواقع المجتمعات ويفسر ويؤول النصوص بما يتراءى له).

ثم تطرق لمسألة الشذوذ في الأقوال وضرب لها أمثلة بالنظَّام وداود الظاهري.. وتناول بالأمثلة بعض اتجاهات التجديد المعاصرة غير المقبولة، ثم سرد إسهامه في التجديد المقصود وَوَضَعَه في نقاط، ومجمل ما اقترحه هو:

عرض أصول الفقه بطريقة ميسرة وقرن القواعد الأصولية بما يبنى عليها من الأحكام، إعادة ترتيب الموضوعات الأصولية ودراستها ضمن مجموعات متجانسة كمباحث الأدلة ومباحث الأحكام والألفاظ، ونقل بعض المباحث، وعلى سبيل المثال جعل مباحث التعارض والترجيح مع الأدلة في نهايتها، إعادة النظر فيما احتوت عليه كتب الأصول وتجريدها مما لا تمس الحاجة إليه أو مما لا ينبني عليه عمل، وما أدخل فيه وليس منه، وحذف المباحث التي هي من مباحث علوم أخرى كمباحث علم الكلام، وترك المناقشات والاستدلالات فيما كان فيه الخلاف لفظياً والاكتفاء بالتنبيه إلى ذلك، ويكتفى في مجال الاستدلال بالأدلة القوية ويهمل ذكر الضعيف منها، والاقتصار على ذكر الحدود المختارة أو المستوفية لشروط الحد، ترك الاستدلالات المعتمدة على الأحاديث الموضوعة التي لا أصل لها، الإفادة من الدراسات اللغوية المعاصرة في مباحث الدلالات ومراجعة المعاني اللغوية ودلالات الألفاظ على المعاني في كتب التراث وتصحيح ما ثبت بالدليل أنه مما يستفاد منها الأحكام وفق الأساليب العربية ومباحث علم اللغة والحديث، مراجعة الأحكام المنسوبة إلى الأئمة عن طريق التخريج، الاهتمام بمبحث الاستدلال لاسيما الأدلة العقلية القاطعة التي لا تعارض الشرع والأحكام المبنية على نصوصه، وفي مجال الأدلة ومصادر الاستنباط فيهتم بدراسة الأدلة سواء كانت متفق عليها أو مختلفاً فيها واستبعاد ما لا حاجة له من شروط الاستدلال، وبيّن أن من الممكن إقامة

مجمع فقهي موحد، يضم المؤهلين من الفقهاء والعلماء من الاختصاصات المتنوعة المحتاج إليها في دراسة وفهم الوقائع والنوازل، المحتاجة إلى الإفتاء بها، واتخاذ قراراته مصدراً إضافياً من مصادر الاستنباط، إدخال القواعد الفقهية، ولاسيما الكبرى منها، في مباحث الاستدلال وضبطها ببيان أركانها وشروطها، وشروط تطبيقها، وبذلك تصبح مهيأة للإفادة منها، ببناء الأحكام عليها.

(8) المحاولات التجديدية المعاصرة في أصول الفقه (دراسة تحليلية):

كتاب ألفه وصفي عاشور أبو زيد طبع الطبعة الأولى عام 1430هـ– 2009م، الناشر: صوت القلم العربي.

والكتاب من عنوانه يتضح موضوعه في أنه يستعرض محاولات دعوات التجديد في أصول الفقه ويقيمها بوجهة نظره، والبحث في ثلاثة مباحث؛ الأول في محاولات غير أصيلة في عملية التجديد وقسمه إلى محورين الأول اتجاه يريد أن يهدم الأصول ويعتبر ذلك تجديداً وهو أقرب للتبديل ومثّل له بالدكتور حسن حنفي، واتجاه يريد أن يطوّع مفاهيم الأصول لمطاوعة الواقع وموافقة حاجات معاصرة ومثّل له بالدكتور حسن الترابي، والمبحث الثاني تحدث فيه عن محاولات أصيلة إلا أنها لم تقدم تجديداً حقيقياً في المسألة وجعله في محورين، الأول: اتجاه التجديد في الشكل دون المضمون وإعادة صياغة القديم بأسلوب جديد ومثّل له بالشيخ محمد الخضري في كتابه (أصول الفقه) وأحمد إبراهيم بك في كتابه (علم أصول الفقه) وعبدالوهاب خلاف ومحمد أبو زهرة في كتابيهما (أصول الفقه) وغيرهما، والمحور الثاني عن اتجاه التجديد المحدود والمتناثر ومثّل له بالشيخ عبدالله الغماري، والمبحث الثالث قام فيه باستعراض بحث الدكتور علي جمعة (تجديد أصول الفقه)، ورغم أن البحث متأخر في وقت طباعته إلا أنه يؤخذ عليه أنه لم يستوعب مؤلفات وبحوثاً مهمة نشرت في هذا الموضوع، وهو محاولة –رغم

قصورها- لا تخلو من فائدة تضاف إلى محاولات تقييم الأبحاث والمؤلفات.

(9) إعادة صياغة علم أصول الفقه:

بحث منشور بمجلة المسلم المعاصر للدكتور نعمان جغيم في عشرين صفحة حسب النسخة المرفوعة على الشبكة، ولما كان عنوان البحث مشابهاً إلى حد كبير لبحثي هذا رأيت أن ألقي عليه الضوء، لننظر في مباحثه ومدى تطابق موضوعات البحث لعنوانه.

وقد قدّم الباحث لبحثه بمقدمة عن طبيعة علم الأصول والهدف من وضعه، واستعرض أول مؤلف في أصول الفقه وهو كتاب الرسالة، ثم تحدث عن دخول المتكلمين في التأليف في علم أصول الفقه، وتطرق للانتقادات لعلم أصول الفقه، واستعرض بعض الاتجاهات المعاصرة في الدعوة إلى تجديد أصول الفقه وجعلها ثلاثة اتجاهات، الأول: خلاصة ما دعا إليه الدكتور الترابي والدكتور محمد الدسوقي، والثاني: هو الاتجاه الذي دعا إليه الدكتور طه العلواني، والثالث هو ما دعا إليه أصحابه إلى إعادة صياغة علم أصول الفقه وتطويره بشكل يجعله يمثل النظرية العامة للفقه الإسلامي، وذلك بإعادة صياغة علم أصول الفقه على شكل نظرية عامة للقانون والذي يتضح أن البحث لم يتضمن من اتجاهات التجديد إلا اليسير سواء من الناحية النوعية أو العددية.. ثم ذكر في ختام بحثه مقترحات (عامة) لتطوير علم أصول الفقه وفق مباحث: الحكم والأدلة والاجتهاد والفتوى، بحذف جزئيات وإضافة أخرى مع مراعاة جانب مقاصد الشريعة في إعادة صياغة المباحث.

(10) مناهج البحث المعاصرة في أصول الفقه:

بحث من إعداد الدكتور عبد الله الصالح الأستاذ بقسم الدراسات الإسلامية بجامعة اليرموك بالأردن، منشور بمجلة جامعة دمشق المجلد الثامن عشر العدد

الثاني عام 2002م والمنشور منه على الشبكة في عشرين صفحة.

وعلاقة البحث بموضوع هذا البحث من جهة أنه ألقى الضوء بنظرة إجمالية على مناهج التأليف المعاصرة في أصول الفقه، وهذا الجانب له تعلق بالتجديد وإعادة الصياغة في التأليف في أصول الفقه، فقد ذكر الباحث أهم خصائص المؤلفات الأصولية في عصرنا الحاضر ومن ذلك: تضمنها لمقدمة وخطة بحث، وسهولة العبارة ووضوحها، وتحرير محل النزاع، التجرد والبعد عن التعصب المذهبي، تجريد موضوعات الأصول من المسائل الكلامية، التوثيق، الإضافات الجديدة، بيان أثر القواعد الأصولية في الفقه، الترجيح بين الآراء. وذكر نماذج قليلة لهذه ولتحقيق المخطوطات، وفكرة الدراسة مهمة وتدعو الحاجة لها، لكنها بحاجة إلى دراسة مستوعبة مع الإفاضة في ذكر النماذج والأمثلة.

المبحث الثالث

ضوابط ومقترحات إعادة صياغة البحث في أصول الفقه،

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: ضوابط إعادة صياغة البحث في أصول الفقه.
- المطلب الثاني: مقترحات إعادة صياغة البحث في أصول الفقه.

المبحث الثالث

ضوابط ومقترحات إعادة صياغة البحث في أصول الفقه

المطلب الأول

ضوابط إعادة صياغة البحث في أصول الفقه

إن ضوابط وشروط التجديد في قضايا الدين تعتبر ضوابطاً وشروطاً عامة لقضية التجديد في أصول الفقه وإعادة صياغة البحث فيه، فهذه القضايا من أهم قضايا الدين لأنها في منهج الاستدلال والاستنباط للأحكام الشرعية، فيجب أن يكون من يتولى ذلك ينطلق من الأصول الصحيحة في الاستدلال من تعظيم النصوص الشرعية، وجعل العقل تابعاً للنقل، مع التسلح بالعلم الشرعي الصحيح، وصحة المنهج الذي يقوم عليه التجديد باستناده إلى المصادر الصحيحة من القرآن الكريم والسنة المطهرة، والفهم الصحيح لهما ومعرفة أصول الإسلام ومقاصده وغاياته، مع الدقة في بيان ما يطرح للتجديد وإظهار المستند من النصوص والأدلة على الأحكام [1].

وأما أبرز ضوابط التجديد في علم أصول الفقه والصياغة فيه فهي:

1- أن يقوم بهذا الجهد في التجديد وإعادة الصياغة علماء راسخون في العلم ومتخصصون، فالصياغة لأصول الفقه تتطلب تحصيل معارف كثيرة من ذلك النصوص الشرعية ومقاصد الشريعة وإلمام بقواعد وأصول الشريعة وتمكناً من اللغة العربية وغير ذلك.

2- أن تخدم إعادة الصياغة في هذا العلم هدفه وغايته، وهي التوصل إلى المنهجية الصحيحة في استنباط الأحكام الشرعية، وتحقيق أدوات الاجتهاد، ومن ثم الوصول إلى استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية. علماً بأن قواعد هذا العلم وأدلته الإجمالية يتوصل بها كذلك إلى أحكام تتعلق بالمعتقد وهو ما يسمى بالفقه الأكبر، فحجية القرآن والسنة وقواعد

[1]() محاولات التجديد في أصول الفقه ودعواته دراسة وتقويماً د. هزاع الغامدي (1/52-53) وقد ذكر جملة من المراجع التي بينت شروط التجديد.

النسخ والعام والخاص والمطلق والمقيد والتعارض والترجيح وغير ذلك من قواعد هذا العلم العظيم لا يقتصر استعمالها في الأحكام الشرعية العملية وإنما تشمل أحكام تتعلق بأصول الدين والاعتقاد.

3- أن تقوم إعادة الصياغة والتجديد على الثوابت في الشرع واللغة، فلا يعارض التجديد الثوابت والأصول العامة للشريعة، ولا النصوص الصحيحة، أو مقاصد الشريعة، ولا يخالف إجماع الأمة.

4- أن يكون في الفروع والجزئيات والوسائل والشكل والصياغة ونحوها، فمن سمات الشريعة الصلاحية لكل الأزمنة والأمكنة ومراعاة الظروف والمتغيرات والأحوال والبيئات وهو أمر يقتضي شرعاً وعقلاً أن تستوعب هذه الشريعة هذه الأمور كلها وذلك بفتح باب الاجتهاد بشروطه الصحيحة وضوابطه الصريحة .[1]

[1]() التجديد في أصول الفقه للدكتور عبدالرحمن السديس ص67-68 وانظر: التجديد والمجددون لأبي الفضل عبدالسلام ص323-328، وبحثًا نشر جزء منه على شبكة الإنترنت بعنوان (التجديد في علم أصول الفقه، ضبط للمفهوم وضوابط في المضمون) شاركت به الباحثة التي رمزت لنفسها بأم صفاء في أعمال ندوة دولية عن مناهج البحث والتجديد في علم أصول الفقه عقدتها كلية الآداب بأكادير بجامعة ابن زهر بالمغرب.

المطلب الثاني

مقترحات إعادة الصياغة في بحث أصول الفقه

ما تضمنه البحث (في مبحثه الأول) من الأسباب الموضوعية للدعوة إلى إعادة الصياغة وشهادات العلماء المتقدمين والمعاصرين بذلك، وما تضمنه (في مبحثه الثاني) من استعراض أبرز المؤلفات والبحوث في الدعوة إلى التجديد وإعادة الصياغة في أصول الفقه يتضح به جملة من المقترحات لإعادة الصياغة والتجديد في هذا العلم، إلا أنه لأهميتها فالحاجة قائمة لوضعها في مطلب مستقل وسردها سردًا (مجملًا)، وقد تضمنت الدراسات المعاصرة هذه المقترحات على تفاوت بينها، إلا أن أبا الفضل عبد السلام عبد الكريم في كتابه (التجديد والمجددون في أصول الفقه) قد فصّل وأجاد في بيان المنهج المقترح للنهوض بالدراسة الأصولية كما استنبط من جهود الأئمة في تجديد أصول الفقه مسائل كثيرة ونماذج رائعة ومما اشتملت عليه مقترحاته ما يلي:

* دعائم المنهج المقترح للنهوض بعلم الأصول (وضمنه أربعة أسس عامة يقوم عليها المنهج المقترح).

* بيان وظيفة علم الأصول وغايته في المنهج المقترح (بين فيه وظيفة وغايات علم الأصول في المنهج).

* مصادر علم الأصول في المنهج المقترح كعلم القرآن والتفسير والحديث والفقه واللغة العربية.

* المادة الأصولية في المنهج المقترح، وقد اجتهد في وضع قوائم كالتالي:

قائمة بما يقترح إسقاطه من علم الأصول وقائمة بما يقترح إضافته والذي اقترح إضافته قسمه إلى: مسائل ومباحث كبرى مثل: (الوساطة بين أهل الرأي وأهل الحديث والوساطة بين المحدثين والفقهاء والمذهبية واللامذهبية ومناهج الأئمة

المجتهدين...) وفروع علمية مثل: (تاريخ الفقه الإسلامي وتاريخ أصول الفقه وتخريج الأصول على الفروع، وعلم القواعد الفقهية وعلم مقاصد الشريعة والمصالح والمفاسد وقواعد التفاضل والأفضلية والفروق الفقهية واختلاف العلماء وأسبابه...) ومسائل جزئية وبحوث مكملة..ذكر منها أكثر من خمسين مسألة.. ومسائل وقضايا معاصرة مثل: (الاجتهاد الجماعي والفتوى الجماعية ومنهج الفقه المقارن ومسألة تقنين الشريعة والنظريات الفقهية وفقه المقاصد وفقه الأولويات).

* المنهج المقترح للتأليف الأصولي وذكر في معالمه (تعظيم الدليل النقلي وتحرير مسلك السلف في الاستنباط ومراعاة قواعد الاستدلال والاستقراء والجمع بين الجانب النظري والعملي واعتبار علمي الأصول والفقه علماً واحداً والحرص على الإفهام والإبانة اطِّراح المادة الدخيلة التي لا تحقق مقصود العلم وإيثار المنحى اللغوي على المنحى العقلي).

* منهج الاستدلال على الأصول والقواعد ومما اقترحه في ذلك فيما يتعلق بقواعد منهج الاستدلال: (وجوب اتباع الدليل وصحة الثبوت وصحة الدلالة وتقرير الأصول بالدليل القوي وجعل الكتاب والسنة أصل الأدلة كلها واستقراء الأدلة الشرعية واعتقاد أن الشريعة مبناها على التوسط والاعتدال).

* نحو منهج رشيد للصياغة الأصولية، فقد ختم مقترحاته بالتنبيه إلى أن تعقيد الصياغة لا ينبغي أن يكون هدفاً ولا وسيلة واستشهد بأن منهج القرآن والسنة هو الوضوح واليسر والسهولة لأجل الإفهام والإبانة.

وقد لخّص الدكتور عبد الرحمن السديس في بحثه ما ذكره أبو الفضل عبدالسلام وما ذكره غيره في تلخيص جيد أسوقه في النقاط التالية مع اختصاره:

أولاً: إحياء المبادئ الأساسية التي قام عليها علم أصول الفقه بمضمونه الصحيح التي يهتدي بها الأصولي إلى غايته، والتي بدونها قد يحيد عن هدفه ومن أهم تلك

المبادئ: (وجوب موافقة الكتاب والسنة في كل أصل أو قاعدة وضرورة الاستدلال لكل قاعدة أصولية ولابد في الاستدلال أن يكون صحيحاً من حيث الثبوت وصحيحًا من حيث الدلالة والاشتراط في كل قاعدة أصولية أن تسوق إلى تحصيل ثمرة العلم وغايته ووجوب النظر في المسائل والقواعد الأصولية نظرًا حراً دائراً مع الدليل دون تعصب أو تقليد).

ثانياً: تنقية علم (أصول الفقه) من الموضوعات التي لا جدوى من دراستها بين طيات هذا العلم وأهم تلك الموضوعات ما يلي: (الموضوعات التي يكون النزاع فيها مع فِرَقٍ خارجة عن الإسلام، ومن أمثلة ذلك: مسألة إفادة الخبر المتواتر للعلم عند علماء المسلمين، ولم يخالف في ذلك إلا بعض الفرق الضالة كالسُمَنية وهي فرقة من عبدة الأصنام، ومنها عدم جواز بعثة الرسول على الله تعالى... والمسائل اللغوية المحضة التي لا صلة مباشرة لها بعلم أصول الفقه.. ومن أمثلة تلك المسائل: حقيقة الوضع اللغوي وسببه، وواضع اللغة أو مبدأ اللغات، والطريق التي يعرف بها الوضع، وتعريف الاسم والفعل والحرف، والاشتقاق والترادف...والمباحث والمسائل الكلامية التي حشيت بها كتب الأصول تأثراً بعلم الكلام ومن أهم تلك المباحث المقدمات الكلامية، ويدخل فيها بيان حدّ العقل والعلم والجهل والظن و الوهم، وانقسام العلم إلى ضروري ونظري، وحد الدليل، والفرق بينه وبين الأمارة... ومن ذلك مباحث التحسين والتقبيح العقليين، ووجوب شكر المنعم عقلًا، وهل كان النبي صلى الله عليه وسلم متعبدًا بشرع أحد من الأنبياء؟ والإباحة هل هي تكليف؟ وأمر المعدوم... ومسائل الخلاف اللفظي، والمقصود بتنقية علم الأصول منها أي من دراستها والتوسع في بحثها، لا من ذكرها وبيان المراد منها. ومن أمثلة تلك المسائل:.. أين يتعلق الإيجاب في الواجب المخير؟ والخلاف في العزيمة والرخصة هل من الأحكام التكليفية أم الوضعية؟ وهل النسخ حقيقة في الإزالة مجاز في

النقل؟ ونحو ذلك، ومن مظان بحث ذلك كتاب (الخلاف اللفظي عند الأصوليين) للدكتور عبد الكريم النملة.

ثالثًا: ضم أبواب ومسائل قام الدليل على عظم نفعها وجدواها ومع ذلك خلت منها جلّ كتب الأصول، وإنما تناثرت في كتب مجددي علم الأصول ومن أهم الأمثلة: أبواب مقاصد الشريعة وقواعد التفاضل والأفضلية.

رابعاً: الإكثار من التفريعات والجزئيات التي تتخرج على القواعد الأصولية، وضرب أمثلة واقعية في حياتنا المعاصرة، حتى نربطه بواقعنا اليومي، ولا نترك الفرصة للمتحلِّلين من الشريعة باتهام هذا العلم بأنه لا يحقق مقتضيات العصر الحاضر.

خامسًا: تخريج الفروع على الأصول، وهذا العلم هو من أهم ما يحقق غاية علم الأصول؛ لأنه عبارة عن تمرين وتدريب للدَّارس على كيفية استخراج الفروع الفقهية من القواعد الأصولية، وهذا هو ثمرة علم الأصول على الحقيقة فهي تخرج بالأصول من البحث النظري إلى الواقع العملي.

سادسًا: التجديد في الصياغة والأسلوب بإحياء طريقة المتقدمين الأولين الذين يتصفون بالميل إلى التيسير وسهولة العبارة، والقصد إلى المعنى بأقرب لفظ وأبينه، دون إعضال أو إغلاق، ودون تكلف أو اعتساف، مع فصاحة المنطق، وروعة البيان، وقوة السبك، على منوال رسالة الشافعي.

ومما أضيفه إلى هذه المقترحات ما يلي:

حتى تكون هناك خطوات عملية لإعادة صياغة البحث في أصول الفقه فإني أضيف ما يلي:

أولاً:العناية بجمع الرسائل العلمية والأبحاث المحكَّمة التي أجيزت في علم أصول الفقه، والرسائل التي قدمت في علوم أخرى إلا أن لها صلة بعلم أصول الفقه للإفادة منها في مادتها العلمية؛ فقد تحقق بفضل الله الكثير مما اقترح في هذه

الأعمال العلمية فإذا تم الجمع والتنسيق فإن الفائدة ستكون عظيمة خاصة وأننا نجد أن رسائل عديدة قد كتبت في الموضوع الواحد بتناوله من جوانب مختلفة، فالبحث الموضوعي قد أثري كما أن جانب التطبيقات وتخريج الفروع على الأصول قد أشبع والتحقيق لكثير من القواعد والمسائل قد تم بنيانه، وحررت كثير من الجوانب، فمن يدخل مكتبة أصولية يجد فيها رسائل في تحرير محل النزاع من مباحث الحكم إلى آخر مباحث الأصول، ويجد أبحاثاً في الآراء الشاذة، والخلاف اللفظي، وما اختلف في أن له ثمرة من الخلاف، والترجيحات، والإجماعات الأصولية، والآراء الأصولية للأئمة وتخريجاتها، ويجد الدراسات في تاريخ الأصول وتدوينه، وقد أثريت مكتبة المقاصد الشرعية برسائل قيمة في تأصيل علم المقاصد والاجتهاد المقاصدي وفي دراسة المقاصد الشرعية في أبواب معينة وغير ذلك.

ولتوضيح أكثر فإنه يمكن استعراض العناوين التالية في مبحث الحكم الشرعي:

(الحكم الشرعي بين الثبات والتغير، التكليف عند الأصوليين دراسة مقارنة، خطاب التكليف والوضع، المصطلحات الأصولية في مباحث الأحكام وعلاقتها بالفكر الأصولي، الواجب الموسع عند الأصوليين، الواجبات الكفائية ودورها في التنمية الاقتصادية، الكراهة عند الأصوليين وأثر الاختلاف فيها على الفروع، الإباحة في الشريعة الإسلامية، الحكم الشرعي عند ابن تيمية، الحكم الوضعي عند الأصوليين، الرخصة عند الأصوليين وعلاقتها بمراتب مقاصد الشريعة، الرخص الشرعية وإثباتها بالقياس، دور المقاصد في توجيه الحكم بين العزيمة والرخصة، مانع الحكم عند الأصوليين وأثره في الفقه الإسلامي....) إننا نجد في المكتبة الأصولية عشرات الرسائل والبحوث العلمية بل مئات الرسائل في المبحث الواحد من المباحث الأصولية، ببحثه من جوانب متعددة.. فإذا أخذنا مباحث الأدلة أو دلالات الألفاظ أو التعارض والترجيح أو الاجتهاد والتقليد والإفتاء، سنجد ثروة

علمية عظيمة ومادة علمية كتبت بدقة ومنهجية علمية وفق مواصفات البحوث العلمية.. وفي العلوم الأخرى سنجد رسائل تخدم القواعد والمسائل والتطبيقات الأصولية، ومن أمثلة ذلك رسائل في دفع ما يتوهم فيه التعارض بين آيات العقيدة، وكذا بين أحاديث العقيدة، فإن هذه الرسائل وإن كانت في تخصص العقيدة إلا أنها تثري التطبيقات وتخريجات الفروع على الأصول في باب التعارض والترجيح، وعلى هذا المنوال يقاس.

ثانياً: المقترح في الفقرة (أولاً) لا يتوقع أن يتم بالصورة الصحيحة فضلاً عن المثلى إلا إذا تم تبنيه من جهات علمية معتبرة وهيَّأت الأسباب المعينة للقيام بهذا العمل وعقدت لذلك مؤتمرات (خاصة) وتوضع خطة علمية محكمة لجمع هذه المادة عبر منهجية واضحة ومحكمة والتواصل مع أصحابها أو الجهات المانحة لها ثم وضع خطة للإفادة منها، وعمل مشروع تكاملي نموذجي واقتطاف ثمار وزهرات هذه الأسفار المباركة، فالدعوة إلى إعادة الصياغة والتجديد في أصول الفقه قديمة إلا أنها لما كانت دعوات فردية بقيت دراسات نظرية لم تؤتِ من الثمار الشيء الذي يذكر.

ومن المناسب لتأكيد هذا الأمر المهم أن أستشهد ببعض عبارات من كتبوا في التجديد وإعادة صياغة البحث في أصول الفقه:

قال الدكتور هزاع الغامدي: (ولم يتعرض البحث للدراسات الأصولية المعاصرة التي قام بها مختصون في هذا الفن وإن بدا فيها نوع تجديد كإخراج المسائل التي لا علاقة لها بالأصول في التأليف الجديد، أو محاولة تقنين أصول الفقه بعرض قواعده في مواد مشابهة لطريقة القانون في عرض مواده. أو الدراسات التي تدعو إلى إعادة النظر في المباحث الأصولية وصياغتها صياغة تعطي لهذا العلم مكانته الحقيقية، وتجعل منه منهجاً عملياً تستنبط به الأحكام، لا مجرد دراسات نظرية

تقرأ للعلم بها ومعرفة أهميتها في تاريخ الفقه. ذلك أن الدراسات دراسات فردية لا تشكل اتجاهاً فكرياً معيناً، وان كثيراً منها يمثل مطلباً داخل المنهج الأصولي نفسه، مع كون بعضها لا يزال في دائرة التجربة والمحاولة المحتاجتين لدراسات تثري الاتجاه، وتعمق التجربة، وتتطلب النقد .[1]()

وقال الدكتور عبدالرحمن السديس في ختام بحثه: (تلك أهم النتائج التي خرجت منها في عرض وبحث هذه القضية المهمة، وإن كان هناك من توصيات ومقترحات، فإني أرى –لخطورة القضية وجَلَد دعاتها على المنهج المخالف للشريعة– أن تتولى الهيئات العلمية والمجامع الفقهية، ومراكز الأبحاث، وأقسام الأصول في الجامعات الإسلامية، العناية بها والاهتمام عن طريق المؤلفات والمؤتمرات والأبحاث ونحو ذلك، مع استثمار وسائل الإعلام في بيان هذه القضية وعلاجها كما يجب على العلماء وأهل الفكر والرأي، العناية بهذه القضية، وبيان ضوابطها وشروطها، حتى لا تختلط المفاهيم، وتلتبس الحقائق).[2]

ثالثاً: ومما ينبغي العناية به لا سيما في التدريس الجامعي، العناية بالتقنية الحديثة في تسهيل وتيسير مقررات أصول الفقه ومن ذلك عمل ملفات عرض مع تشجير الموضوعات الأصولية (القواعد الآراء المسائل) والعناية بتصميم تلك الملفات وعرضها للطلاب في القاعات الدراسية وتمليكهم لها مع بداية تدريس المقررات، وللتشجير دور إيجابي كبير في تسهيل الموضوعات الأصولية، وقد صدر كتاب في تشجير روضة الناظر لابن قدامة للدكتور عماد جمعة.

---

[1]() محاولات التجديد في أصول الفقه ودعواته دراسة وتقويماً د. هزاع بن عبد الله الغامدي (1/65-66).

[2]() التجديد في أصول الفقه للدكتور عبد الرحمن السديس ص74.

الخاتمة والتوصيات

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له أشكره على ما أنعم به وتفضل من التوفيق في هذا البحث، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، وبعد: ففي ختام بحثي هذا أوجز أهم نتائجه فيما يلي:

1- أن الدعوة لإعادة الصياغة في بحث أصول الفقه والتجديد فيه دعوة موضوعية لها مبرراتها العلمية وقد شهد بذلك العلماء المحققون من المتقدمين والمعاصرين.

2- تم تمييز الدعوات الصحيحة للتجديد وإعادة الصياغة في أصول الفقه من الدعوات التي لم تنضبط بالضوابط الصحيحة في دعوتها للتجديد، وتبينت معالم كل من الاتجاهين ومظاهرهما.

3- حظيت الدعوة إلى إعادة الصياغة في أصول الفقه بعناية العلماء المحققين وكثير من الباحثين المعاصرين وفي البحث تم استعراض بعض أهم تلك الجهود ومعالمهما ونتائجها.

4- المقترحات العلمية والعملية لإعادة الصياغة في علم أصول الفقه شملت كل الجوانب التي تتعلق به من ناحية التخلية والتحلية ومناهج التأليف والاستدلال وصياغة العبارات وغير ذلك، إلا أنها ظلت جهوداً فردية وهي بحاجة إلى أن تتبناها مؤسسات وجهات علمية مؤهلة للقيام بخطوات علمية وعملية يتحقق بها المراد.

5- ضرورة الإفادة من الرسائل العلمية والأبحاث المحكمة في مشروع إعادة الصياغة والتجديد في أصول الفقه لتوفر المادة العلمية المنقحة والميسرة والمحققة في كثير منها.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فهرس المصادر

* الإحكام في أصول الأحكام سيف الدين الآمدي، تحقيق الشيخ عبدالرزاق عفيفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع الرياض الطبعة الأولى 1424هـ، 2003م.

* إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، دار الفضيلة للنشر والتوزيع الرياض الطبعة الأولى 142هـ، 2000م.

* إعادة صياغة علم أصول الفقه اتجاهات ومقترحات د.نعمان مبارك جغيم، بحث منشور بمجلة المسلم المعاصر.

* تجديد أصول الفقه ومعالمه عند شيخ الإسلام ابن تيمية د. محمد خالد منصور الدار الأثرية عمان الطبعة الأولى 1429هـ، 2008م.

* تجديد أصول فقه ورقة عمل يعقوب الباحسين منشورة في الشبكة.

* التجديد في أصول الفقه حقيقته مجالاته مناهجه ضوابطه وآثاره د, عبدالرحمن بن عبدالعزيز السديس منشور بموقع الأكاديمية الإسلامية المفتوحة

http://forum.islamacademy.net/showthread.php?t=53848

* التجديد والمجددون في أصول الفقه، أبو الفضل عبدالسلام محمد عبدالكريم المكتبة الإسلامية القاهرة الطبعة الأولى 1424هـ، 2003م.

* التحبير شرح التحرير في أصول الفقه أبو الحسن المرداوي مكتبة الرشد الرياض الطبعة الأولى 1421هـ،2000م.

* تطور علم أصول الفقه وتجدده، د.عبدالسلام بلاجي دار الوفاء المنصورة الطبعة الأولى 1428هـ.

* قضية تجديد أصول الفقه: د. علي جمعة، دار الهداية القاهرة الطبعة الأولى 1993م.

* قواطع الأدلة، أبو المظفر منصور السمعاني، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى 1418هـ.

* محاولات التجديد في أصول الفقه ودعواته دراسة وتقويماً د. هزاع بن عبدالله الغامدي عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الرياض، الطبعة الأولى 1429هـ، 2008م.

* المحاولات التجديدية المعاصرة في أصول الفقه (دراسة تحليلية) وصفي عاشور أبو زيد صوت القلم العربي الطبعة الأولى 1430هـ، 2009م.

* المستصفى من علم الأصول أبو حامد الغزالي، مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الأولى 1417هـ.

* المعتمد في أصول الفقه أبو الحسين البصري، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى 1403هـ.

* المقدمة عبد الرحمن بن خلدون، دار الشعب القاهرة.

* مناهج البحث المعاصرة في أصول الفقه د. عبد الله الصالح، بحث منشور بمجلة جامعة دمشق المجلد الثامن عشر العدد الثاني 2002م.

* الموافقات أبو إسحاق الشاطبي، دار المعرفة بيروت.

* الواضح في أصول الفقه، أبو الوفاء ابن عقيل، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى 1420هـ، 1999م.